



Unicons

شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل

للتوافق حول برنامج الإصلاح الإقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (2): القطاع الزراعي

الوضع الراهن للزراعة بالسودان وتحديات الإصلاح

إعداد الورقة:

ب. مأمون إبراهيم ضو البيت

مايو، 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو غد أفضل

مشروع تشكيل رؤية مشتركة للإصلاح الإقتصادي في السودان

القطاع الزراعي نحو إصلاحات زراعية لمستقبل أفضل

ب. مأمون إبراهيم ضوالبيت

mdawelbeit@yahoo.com

الوضع الراهن للزراعة بالسودان وتحديات الإصلاح

1-مقدمه

الزراعة هي مصدر الرزق لغالبية أهل السودان إذ يشتغل بالزراعة نحو 70% من القوة العاملة وهي المحرك الأساسي للاقتصاد السوداني إذ تسهم بنحو 35% من الدخل القومي وهي المساهم الأكبر في الصادرات (36.4%) حسب تقديرات بنك السودان المركزي (2014) وهي مصدر المواد الخام لصناعات السكر ومعاصر الزيوت و مطاحن الدقيق ومحالج القطن ومصانع الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات الغذائية.

وعلى إختلاف النظم السياسية فإنها كلها تتفق على أن الزراعة تلعب دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي واستتباب الأمن. وهي تؤثر على الوضع السياسي وتتأثر به في ذات الوقت. ذلك لأن انتعاش ونجاح الزراعة يؤدي إلى استقرار المنتجين ورفع دخولهم وتحسين أحوالهم ومعيشتهم الذي يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي وبالتالي الإستقرار السياسي. وعلى العكس تماما فإن فشل الزراعة وإنهيار النشاط الزراعي يؤدي إلى التدهور السياسي ويقود إلي عدم الإستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية والحرب. حالة جبال النوبة هي أفضل مثال لذلك. فقد تم حل مؤسسة جبال النوبة الزراعية وغيرها من المؤسسات الزراعية بقرار سياسي وفقد بذلك آلاف المواطنين مصدر الرزق التي إعتادوا عليه وتدنّت دخولهم وفقدوا مصدر الغذاء وتحولوا إلى فقراء واصبحوا مهددين بالمجاعات. انفرط العقد الإجتماعي وتهيأ المناخ للتمرد واستخدام السلاح لرفع الغبن ورد الحقوق. مثال آخر هو حالة النيل الأزرق التي تسبب فيها عدم استتباب الأمن في هجر أغلب المزارعين لأراضيهم وتقلصت المساحة المزروعة وقل الإنتاج وكان تأثير ذلك واضحا على إقتصاد الولاية وعلى الأمن الغذائي في كل السودان.

الزراعة بمعناها الشامل تعنى استخدام الموارد الطبيعية للحصول على منتجات نباتية و حيوانية تسد حاجة الإنسان الأساسية في الغذاء و الكساء و في مناحي أخرى. وهي المحرك لإقتصاد السودان (ENGINE OF GROWTH) وهي المدخل لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

تهدف هذه الورقة إلى عرض لواقع الزراعة بالسودان ودورها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتحلل هذا الدور تحليلا واقعيا وعمليا كما تقدم بعض المقترحات كإصلاحات في المجال الزراعي ليستفيد من الفرص المتاحة محليا وعالميا وليقوم بدوره في إحداث تنمية إقتصادية مستدامة تنعكس في رخاء وعيش كريم وتأمين الغذاء وتساعد في لتخفيف من حدة الفقر.

2- السمات العامة للزراعة بالسودان

يتسم الإنتاج الزراعي بالسودان بالإنتاجية المتدنية لكل المحاصيل النباتية والحيوانية والعائد المتدني للزراعة. انعكس ذلك في فشل الزراعة في المساهمة الفاعلة في الإقتصاد القومي وتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وتطوير الريف. أن المساهمة التي يقوم بها القطاع الزراعي اليوم في الدخل القومي لا توضح ولا تعكس الإمكانيات الحقيقية للزراعة. يمكن تلخيص السمات العامة للزراعة بالسودان في:

1. موارد أرضيه ومائيه هائله وتنوع في البيئات المناخيه وفي ذات الوقت كفاءة متدنيه في استخدام الموارد تظهر في الإنتاجيه الضعيفه للإنتاج النباتي والحيواني بالنسبة لوحدات الأرض والماء والبيئات الزراعيه المختلفه.
2. خبرات علميه ومهنيه وكوادر بشريه متمرسه فنيا لكن ذات ضعف الإدارة تسببت في المخرجات الضعيفه والغير مقبوله.
3. منتجون يشكلون نسبة عاليه من القوة العامله بالسودان لكن بكفاءة انتاج متدنيه مقارنة بالعالم ويعانون من مشاكل فقدان الروح التعاونيه وسوء إدارة العمل الجماعي وضعف الترتيب وضعف المهارات وفوق ذلك تشكل مشكلة التمثيل الحقيقي لهم في المحافل المختلفه هاجسا حقيقيا.
4. تقليديه في الممارسات الزراعيه تمثلت في هيمنة القطاع التقليدي النباتي والحيواني وضعف القطاع الحديث وعقليه غالبه لزراعة الكفاف وتحول سالب في بعض الأحيان من الممارسات الحديثه وعودة للأساليب التقليديه.
5. تشوهات واضحه في تطبيق السياسات الكلية وخاصة في المجال النقدي والعملات الحرة وضعف في تطبيق الإستراتيجيات و إنزال الخطط للواقع وضعف عام في إدارة العمل العام.
6. شح في التمويل أقعد إنشاء البنيات التحتيه المطلوبه ولم يفي بالمدخلات المطلوبه للإنتاج وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتحريك القطاع ليكون فاعلا ومحركا.

رغم ذلك فإن التحولات العالميه خاصة في مجال الغذاء والمحليه على المستوى الكلي (السياسات الكليه والإقتصاديه) جعلت القطاع الزراعي بالضروره يتحرك وبيطء من التقليديه إلى الحداثه ظهرت في:

1. تغيير إيجابي في مفاهيم أغلب المساهمين لتحويل الزراعة لعمل تجاري للإيفاء بمتطلبات السوق العالمي والمحلي وزيادة العائد.
2. دخول القطاع الخاص المؤسسي الوطني والأجنبي في الزراعة وبدايه لقطاع فرعي ناشئ بعقلية تجاربه تهدف للعمل بكفاءة إنتاج عاليه لاستخدام الموارد ولعائد عال ومجز عبر عمليات الإنتاج للصادر.
3. بداية مشجعه لمجموعات صغيره ورائده من المنتجين في تبني التقانات الحديثه في كل القطاعات الفرعية.

3-تقييم الأداء العام للزراعة

3.1-الأداء الإقتصادي:

بالرغم من الموارد الزراعيه الضخمة التي يتمتع بها السودان إلا أن أداء الزراعة يعتبر ضعيفا خاصة في السنوات الخمس الأخيرة. في العامين 2012 و2013 ثبتت مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في 30.6% بينما بلغ متوسط مساهمة القطاع في الدخل القومي في الفترة 2005-2009 نحو 30.66% (بنك السودان المركزي-تقارير مختلفة). انخفض معدل النمو في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 5.7% في عام 2012 إلى 3.5% في عام 2013 نتيجة لشح الأمطار في مناطق الزراعة المطرية مع عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض مناطق الإنتاج (جدول رقم 1).

جدول رقم (1): مساهمة القطاع الزراعة في الدخل القومي

العام 2013		العام 2012		القطاع		
المساهمة %	معدل النمو %	القيمة مليون جنيه	المساهمة %	معدل النمو %	القيمة مليون جنيه	
30.6	3.5	8.5886	30.6	5.7	8.2982	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية
21.1	7.3	5.9278	20.4	12.2-	5.5270	القطاع الصناعي
48.3	2.1	13.5526	49.0	3.4	13.2674	قطاع الخدمات
100.0	3.6	28.0690	100.0	1.4	27.0927	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير الثالث والخمسون 2013

3. 2-مساهمة القطاعات الزراعيه الفرعيه

توجد بالسودان خمسة نظم زراعية:

(أ) النظام المزرعي المروي (Irrigated Farming System) : يتمتع هذا القطاع الفرعي بإمكانات عاليه للنمو ولتنوع المناشط الزراعية. في الفترة 2006-2010 بلغ متوسط مساهمة القطاع الفرعي المروي نحو 25.8% من مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي(جدول رقم 2). ينتج هذا القطاع الفرعي القمح والذرة والقطن والبقول السوداني في مساحة تبلغ نحو 4 مليون فدان. تعرض هذا القطاع الفرعي لهزات هيكلية أثرت تأثيرا واضحا على مشروع الجزيرة (2.2 مليون فدان) تسببت في تدني كفاءة انتاجه ومساهمته.

جدول رقم (2): نسبة مساهمة القطاعات الفرعية في الناتج القومي الزراعي للسنوات 2006-2010

القطاع الفرعي	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
المروي	26.2	26.5	25.4	24.5	26.4	25.8
المطري الآلي	2.5	1.8	2.7	1.3	3.4	2.1
المطري التقليدي	12.3	12.2	13.1	10.1	11.8	11.9
الانتاج الحيواني	56.3	56.4	57.1	62.2	56.9	57.8
الغابات	0.5	0.5	0.2	0.1	0.1	0.3

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير الثالث والخمسون 2013

(ب) النظام المزرعي المطري الآلي (Mechanized Rainfed Farming System): يغطي هذا النظام المزرعي نحو 14 مليون فدان ويسهم بنحو 2.1% في الناتج القومي الزراعي. يعاني هذا النظام المزرعي من تدهور عام بسبب تدني الإنتاجية الناتجة من الزراعة الأحادية المتوالية لمحصول الذرة وسوء الإدارة وضعف التمويل وعدم تبني التقانات الحديثة من معدات زراعية وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات. ينتج هذا النظام المزرعي الذرة والسهم وزهرة الشمس والقطن. هناك فرص وإمكانات عالية لرفع الإنتاجية رأسيا وتحقيق نمو عال وإنجاح الزراعة في هذا النظام.

(ج) النظام المزرعي المطري التقليدي (Traditional Rain-fed Farming System): يحتل هذا النظام نحو 60% من المساحة المزروعة سنويا (نحو 22 مليون فدان) ويوفر فرص عمل لحوالي ثلثي السكان بالمناطق الزراعية. ينتج هذا النظام الدخن والكردي والبقول السوداني وحب البطيخ كما ينتج الصمغ العربي ويسهم بقدر عال في الإنتاج الحيواني. يعمل هذا النظام المزرعي بتركيبة متكاملة ودورة زراعية مكونة من إنتاج المحاصيل الحقلية والغابية والحيوانية. عانى هذا النظام المزرعي من دورات جفاف أثرت

- سلبا على أدائه واستقرار سكانه. بلغ متوسط مساهمة النظام المزرعي المطري التقليدي في الناتج القومي الزراعي نحو 11.9 للفترة 2006-2010.
- (د) النظام المزرعي للإنتاج الحيواني (Livestock Farming System): أسهم هذا النظام في الفترة 2006-2010 بمتوسط بلغ نحو 57.8% من الدخل القومي الزراعي. يمتلك الرعاة ويديرون نحو 90% من الثروة الحيوانية. ينقسم النشاط الرعوي إلى الرعي المترحل (Pastoralists) وشبه الرعي المترحل (Agro pastoralists) والنقله (Transhumance). بقية العشرة بالمائة من النظام المزرعي للإنتاج الحيواني تتمثل في النظام المكثف التقليدي والحديث في المناطق المروية بوسط السودان خاصة بولاية الخرطوم.
- (هـ) نظام الغابات (Forests Farming System) : بلغ متوسط مساهمة نظام الغابات في الدخل القومي الزراعي للفترة 2006-2010 نحو 0.3. ينتج هذا النظام الصمغ العربي وغيره من الأصماغ واللبان والمنتجات الغابية الخشبية والثمريه.
- (و) النظام المزرعي الخاص المؤسسي الناشئ (Emerging Private Corporate Farming System): ويتكون من شركات الإنتاج الزراعي التي أنشأها القطاع الخاص المؤسسي من المستثمرين السودانيين والأجانب خاصة في ولاية الخرطوم ونهر النيل والولاية الشمالية ويتميز هذا النظام المزرعي بالإستثمار الراسمالي العالي وباستخدام نظم ووسائل الإنتاج الحديثة مثل نظم الري المحوري والري بالتنقيط والبيوت المحمية ونظم الإنتاج الحيواني المتطورة. هناك تنوع في الإنتاج الذي شمل أنتاج وتصنيع الألبان ونتاج الدواجن (اللاحم والبيض) ونتاج الخضر والفاكهة والأعلاف التي يغلب عليها أنتاج البرسيم للصادر. إدارة هذه المؤسسات تتم بواسطة مهنيين ذوو خبرة وكفاءة عالية ظهرت في نواتج هذا النظام المزرعي المتمثلة في الإنتاجية العالية والربح والعائد العالي على الإستثمار.

3.3-أداء المحصولي للمواسم (2009/2008 - 2013/2012)

(أ) المساحات:

ارتفعت المساحة المزروعة لمختلف المحاصيل الرئيسية في الموسم 2014/2015 بنسب متفاوتة مقارنة بالموسم السابق 2013/2014 عدا محصولي القطن وزهرة الشمس الذين سجلا مؤشراً سالباً بلغ 9% و 28% على الترتيب مقارنة بمساحتهما المحصودة بالموسم السابق. عند مقارنة المساحة المحصودة للمحاصيل الرئيسية للموسم الحالي مع نظيرتها لمتوسط الخمس سنوات يتضح أن المؤشر قد كان موجباً لمحاصيل الذرة، الدخن والسهمس فيما كان سالباً لبقية المحاصيل الرئيسية الأخرى (جدول رقم 3).

جدول رقم (3) مقارنة لمساحات أهم المحاصيل الزراعية للفترة 2008-2015

%التغيير في موسم 2014/15		المساحة المحصودة بالألف فدان			المحصول
مقارنة بموسم 2014/13	مقارنة بمتوسط الخمس سنوات	/2014 2015	/2013 2014	متوسط 5 سنوات (2009/8 - 2013/12)	
102	47	20944	10372	14233	الذرة
120	77	7878	3573	4445	الدخن
92	-3	535	279	549	القمح
74	-21	5198	2984	6564	الفول السوداني
1	-65	152	151	434	زهرة الشمس
231	34	6330	1911	4733	السمسم
-4	-43	164	171	290	القطن

المصدر: تقارير الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي-وزارة الزراعة والري-موسم 2015/2014

(ب) الإنتاج والانتاجية

كان مؤشر الانتاج موجباً لكل المحاصيل مقارنة بمتوسط الخمس مواسم السابقة وإنتاج الموسم الماضي 2014/2013م عدا محصول زهرة الشمس الذي سجل مؤشراً سالباً عند مقارنته بمتوسط الخمسة مواسم والعام السابق. كان ذلك بسبب قضية "البذور الفاسدة" المشهورة التي أضرت بالمحصول وأوقفت توفير البذور وتسببت في تدني المساحات رغم الطلب العالي عليه ورغم الترتيبات والتخطيط الذي رفع المساحة إلى 730 ألف فدان في الموسم 2009/2008.

أما مؤشر الإنتاجية فقد كان موجباً لكل المحاصيل الرئيسية عدا محصول زهرة الشمس عند مقارنته بمتوسط إنتاجية الخمسة مواسم وإنتاجية الموسم الماضي. يعرض الجدول رقم 4 الانتاج بالإلف طن والإنتاجية بالكيلو جرام للفدان للموسم الحالي 2014 / 2015 مقارنة بالموسم السابق 2013 / 2014 وبتوسط الخمس سنوات (موسم 2009/2008-2013/2012).

جدول رقم (4) مقارنة لإنتاج وإنتاجية أهم المحاصيل الزراعية للفترة 2008-2015

% التغيير في موسم 2014/15		الإنتاجية كجم/ فدان			% التغيير في موسم 2014/15		الإنتاج بالآلاف طن			المحصول
13	متوسط	/14	/13	متوسط	الموسم	متوسط	/14	/13	متوسط	
2014/	خمس	2015	2014	الخمس	السابق	خمس	2015	2014	خمس	موسم
36	28	295	217	230	174	88	6169	2249	3281	الذرة
58	23	158	100	128	247	118	1245	359	570	الدخن
27	25	884	697	707	144	22	473	194	388	القمح
11	73	360	323	208	94	37	1871	963	1366	الفاول السوداني
9-	24	336	371	271	9-	56-	51	56	117	زهرة الشمس
7	58	114	107	72	252	110	721	205	343	السمسم
13	121	1072	947	486	9	25	176	162	141	القطن

المصدر: تقارير الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي-وزارة الزراعة والري -موسم 2015/2014 (ج) الإنتاج الحيواني:

سجلت تقديرات أعداد الثروة الحيوانية إرتفاعا بلغ في المتوسط نحو 0.4 % في العام 2013 مقارنة بالعام 2012 كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5): تقديرات أعداد الثروة الحيوانية (ألف رأس) لعامي 2012 و 2013

النوع	2012	2013	معدل التغيير %
البقار	29,840	30,010	0.6
الضأن	39,483	39,568	0.2
الماعز	30,837	30,984	0.5
الإبل	4,751	4,773	0.5
المجموع	104,911	105,335	0.4

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013

شهدت كل المنتجات الحيوانية أرتفاعا في العام 2013 . تفاوت هذا الإرتفاع من منتج لأخر حيث سجل إنتاج الدواجن أعلى معدل مقارنة ببقية المنتجات الحيوانية الأخرى بلغ 22.2 % بينما سجلت بقية المنتجات معدلات تغيير متفاوتة (الجدول رقم 6).

جدول رقم (6): تقديرات المنتجات الحيوانية والأسماك (ألف طن) في عامي 2012 و 2013

المنتج	2012	2013	معدل التغيير %
اللحوم	1,456	1,466	0.7
الألبان	4,318	4,359	0.9
لحوم دواجن	45	55	22.2
البيض	40	45	12.5
الأسماك	87	89	2.4
الجلود	53	54	0.9

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013

(د) الصادرات والواردات الزراعية

في حقبة الستينات من القرن الماضي كانت محاصيل: القطن والصبغ العربي والبقول السوداني تحتل موقعا متقدما في صادرات السودان الزراعية. بحلول عام 2000 أصبح السمس هو محصول الصادر الأول وتراجع البقول السوداني وتدننت أهميته. كان السودان المساهم الأكبر في السوق العالمي للصبغ العربي بنسب أعلى من 80% حتى بداية التسعينات من القرن الماضي. تدنت مساهمة السودان في السوق العالمي للصبغ العربي إلى نحو 45% بحلول العام 2012.

الجدول رقم (7) يوضح هيكل الصادرات على حسب القطاعات. بلغت نسبة جملة مساهمة القطاع الزراعي في الصادر للعام 2014 نحو 36.4% وذلك بمساهمة بلغت نحو 17.5% من الإنتاج النباتي ونحو 18.9% من الإنتاج الحيواني.

جدول رقم (7) يوضح هيكل الصادرات على حسب القطاعات خلال العام 2014م (القيمة بالآلاف الدولارات)

القطاعات	صادرات عام 2013م		صادرات عام 2014م		التغيير بين 2013-2014م	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	المقدار	النسبة %
الصادرات البترولية	4013032	54,4	1203348	28	2809684-	70,0-
المنتجات الزراعية	862953	11,7	751500	17,5	111453-	12,9-
الثروة الحيوانية	616125	8,4	813222	18,9	197097	32,0
السلع الصناعية	415660	5,6	201413	4,6	214247-	51,5-
السلع المعدنية	1093377	14,8	1307858	30,4	214481	19,6
مواد اخرى	375349	5,1	21732	0,5	353617-	94,2-
اجمالي صادرات السودان	7376496	100,0	4299073	100,0	3077423-	41,7-

المصدر : بنك السودان المركزي للعام 2014م

يلاحظ في الجدول رقم (8) أن القيمة الاجمالية لصادرات المنتجات الزراعية قد انخفضت من 863 مليون دولار للعام 2013م الى 752 مليون دولار للعام 2014م بانخفاض قدره 111,5 مليون دولار يعادل نسبة 12,9%. كذلك انخفضت صادرات الذرة بنسبة 92,3% نتيجة لقلّة الإنتاج، والبقول السوداني بنسبة 85,7% كذلك لقلّة الإنتاج وارتفاع اسعار المحصول في الاسواق المحلية مقارنة

بالاسواق العالمية، والاقطان بنسبة 66,9% نتيجة لتحول المزارعين نحو إنتاج السلع الغذائية بدلا من النقدية خلال عام 2014م خاصة بمشروع الجزيرة، يلاحظ كذلك أن صادر الصمغ العربي وصادر السمسم انخفضا بنسب اقل تقدر ب 28,1% و 1,3% على التوالي. ويعزى ذلك الى قلة انتاج الصمغ العربي بسبب النزعات في مناطق الانتاج رغم زيادة الطلب العالمي لهذه السلعة. أما صادر السمسم فقد تآثر بزيادة الطلب المحلي. من جهة اخرى شهد صادر حب البطيخ ارتفاعاً كبيراً يقدر بنسبة 377% نتيجة الميزة التفضيلية التي تتمتع بها صادراتها في بعض دول مثل الهند واليمن وتركيا، والخضر والفاكهة بنسبة 86,7% نتيجة لميزتها التنافسية العالية في اسواق الدول العربية. ثم الكركدى بنسبة 6,9% نتيجة لطلبها النامي بسبب الاستخدامات المتعددة لها، كذلك ارتفع صادر السنمكة وصادر البرسيم الذي يعتبر غذاء هاماً للحيوانات في دول الخليج. تم تصدير البصل الجاف لأول مرة في عام 2014م نتيجة للانتاج الكبير وللإقبال الكبير في دول الجوار اذ حققت صادرات البصل نحو 21,1 مليون دولار في فترة وجيزة.

هيكل صادرات المنتجات الزراعية من حيث الترتيب يوضح أن السمسم يأتي في المرتبة الاولى خلال العام بنسبة 54,9%، و62,1% على التوالي ويليه الصمغ العربي بنسبة 15,7% و 12,9% ثم الاقطان في المرتبة الثالثة بنسبة 11,9% للعام 2013م الا ان البرسيم حل محلها بنسبة 8,8% في عام 2014م.

الجدول رقم (8) تفاصيل صادرات المنتجات الزراعية للعام 2014م (القيمة بالالف الدولارات)

السلع	2013م		2014م		التغيير
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
الاقطان	102736	11.9	34028	4,5	66,9-
الصمغ العربي	134773	15.6	96976	12,9	28,1-
سمسم	472363	54.7	466338	62,1	1,3-
فول سوداني	42837	5,1	6123	0,8	85,7-
كركدى	17280	2.1	18485	2,6	6,9
حب البطيخ	3470	0.4	16548	2,2	376,9
الذرة	77916	9.2	6036	0,8	92,3-
بصل جاف	0	0	21175	2,8	0
الخضر والفوكه	8538	1,0	15943	2,1	86,7
سنمكة	3040	0,00	3226	0,4	6,1
برسيم	0	0	66248	8,86	0
فحم نباتي	0	0	374	0,04	0
اجمالي صادر المنتجات الزراعية	862953	100,0	751500	100,0	12,9-

المصدر : بنك السودان المركزي للعام 2014م

من الجدول رقم (9) يلاحظ أن جميع بنود صادرات الثروة الحيوانية ومنتجاتها سجلت ارتفاعاً من 616,2 مليون دولار للعام 2013م الى 813,2 مليون دولار للعام 2014م بنسبة قدرها 32,0%

احتلت صادرات الضأن المرتبة الاولى بنسبة 77,5% من اجمالى صادرات الثروة الحيوانية ويليهما صادر الجمال بنسبة قدرها 16% ثم صادر اللحوم بنسبة قدرها 2,5% للعام 2013م. كذلك حافظ صادر الضأن فى العام 2014م على نفس المرتبة السابقة ولكن بنسبة اقل تقدر ب 67,6% كذلك حافظ صادر الجمال على نفس المرتبة ولكن بنسبة اكبر قدرها 25,6% وجاءت صادرات الماعز فى المرتبة الثالثة بدلا عن صادر اللحوم. نتيجة للزيادة الكبيرة فى صادر الماعز وصادر الابقار والاسماك فى عام 2014م ادت الى احداث تغيير فى نسب المساهمة فى اجمالى صادرات الثروة الحيوانية للعام 2014م مقارنة للعام 2013م. الزيادة فى اجمالى صادرات الثروة الحيوانية تعزى الى تحسين الاجراءات الفنية الخاصة بالمعايير الصحية والادارية الخاصة بالسياسات النقدية وهى إلغاء نظام الدفع بواسطة الوثائق (CAD) واعتماد طريقة الدفع بواسطة الاعتمادات المستندية (L/C) والدفع المقدم لصادرات الثروة الحيوانية بصفة عامة ادى كل ذلك الى حصر عائدات النقد الاجنبى عبر القنوات الرسمية الصحيحة هذا إضافة الى الميزة التنافسية العالية للحوم السودانية فى الدول العربية.

جدول رقم (9) يوضح صادرات الثروة الحيوانية للعام 2014م (القيمة بالالف الدولارات)

السلع	2013م		2014م		التغيير خلال الفترة 2013-2014م	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	المقدار	النسبة %
ضأن	477455	77,5	549782	67,6	72327	15,2
ماعز	10684	1,7	22302	2,7	11618	108,7
ابقار	6666	1,1	10474	1,3	3808	57,1
جمال	98430	16	207850	25,6	109420	111,2
حيوانات حية اخرى	7390	1,2	2550	0,3	4840-	65,5
لحوم	15500	2,5	19840	2,4	4340	28,0
اسماك	0	0	424	0,1	424	0
الجملة	616125	100,0	813222	100,1	197097	32,0

المصدر : بنك السودان المركزى للعام 2014م

من الجدول رقم (10) تلاحظ أنه من ناحية المساهمة فى اجمالى الواردات: يحتل القمح والدقيق المرتبة الاولى بنسبة 42,6%، ويليهما السكر بنسبة 26,4% ثم الزيوت الحيوانية والنباتية بنسبة 6,1% فى عام 2013م. حافظت نفس السلع على الترتيب حيث احتل القمح والدقيق المرتبة الاولى بنسبة 46,2% ويليهما السكر بنسبة 19,6% ثم الزيوت الحيوانية والنباتية بنسبة 9,1% فى عام 2014م بمعنى لم يحدث تغيير فى هيكله الواردات.

سجلت القيمة الاجمالية لواردات السلع الغذائية انخفاضا من 2,448 مليار دولار للعام 2013م الى 2,344 مليار دولار للعام 2014م وذلك بنسبة طفيفة قدرها 4,2%، والسبب يرجع الى الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية لبعض المواد الغذائية مثل السكر و منتجات الالبان والاسماك واللحوم ومعلباتها والخضر والفاكهه ومنتجاتها، ورغم ذلك شهدت البعض منها ارتفاعا ملحوظا مثل الزيوت الحيوانية والنباتية، البهارات، الارز، المشروبات والتبغ، العدس، والبسكويت على التوالي مما يتطلب اللجوء الى تدابير واجراءات اكثر شدة او مراجعة الاتفاقيات الاقليمية الخاصة بالتعريفات الصفرية لبعض السلع حتى تكون سياسة واضحة لترشيد واحلال الواردات بالطريقة الصحيحة وافساح المجال لقطاع الصناعات التحويلية للنمو والتطور، ومنع هدر الموارد المالية.

الجدول رقم (10) واردات المواد الغذائية في عام 2014م (القيمة بالالف الدولارات)

السلع	2014م		2013م		التغيير بين 2013-2014م
	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	القيمة	
قمح ودقيق قمح	46,2	1082397	42,6	1042246	3,9
سكر	19,6	460107	26,4	645690	28,7-
الشاي والبن	4,4	104001	4,0	97816	6,3
منتجات الالبان	2,5	58145	3,4	82104	29,2-
أسماك ولحوم ومعلباتها	0,1	2633	0,5	11445	77,0-
خضر وفواكه ومنتجاتها	4,5	104525	4,4	107517	2,8-
حلويات وبسكويت	0,9	20615	0,7	16830	22,5
عدس	2,2	51575	1,7	40994	25,8
زيوت حيوانية ونباتية	9,1	213204	6,1	149189	42,9
بهارات	0,5	10712	0,3	7535	42,2
أرز	1,3	30008	0,9	23563	27,4
مواد أخرى	4,7	109980	6,0	147344	25,4-
مشروبات وتبغ	4,1	96116	3,1	75678	27,0
إجمالي واردات السلع الغذائية	100,0	2344018	100,0	2447951	4,2-

المصدر : بنك السودان المركزي للعام 2014م

4- المؤسسات القائمة على القطاع الزراعي

تشرف حاليا على العمل الحكومي المباشر للزراعة على مستوي القطاع ثلاث وزارات اتحادية: وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي ووزارة البيئة والغابات. هذه التركيبة أعقبت تركيبة وزارة الزراعة والغابات ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية ووزارة الري. تحولت الغابات لوزارة البيئة وتحولت إدارة المراعي لوزارة الثروة الحيوانية وتحول الري لوزارة الزراعة بعد تشكيل وزارة الموارد المائية والكهرباء.

(أ) المستوى الإتحادي:

وزارة الزراعة والري: على راس الوزارة وزير إتحادي (ووزير دولة) يليه المسئول الإداري والمالي الأول وكيل الوزارة. هناك هيكل مجاز للوزارة يتكون من سبع إدارات عامه (1-نقل التقانة والإرشاد 2-التعاون الدولي والإستثمار 3-التخطيط والإقتصاد الزراعي 4-الموارد الطبيعية 5-البساتين 6-وقاية النباتات 7-الشئون المالية والإدارية). الهيكل الحالي للوزارة يتكون من عشر إدارات عامه (1-الإرشاد 2-التعاون الدولي 3-التخطيط والإقتصاد الزراعي 4-الموارد الطبيعية 5-البساتين 6-وقاية النباتات 7-التقاوي 8-الهندسة الزراعية 9-الإستثمار 10-الشئون المالية والإدارية) ولكنه غير مجاز.

هناك قطاعان (المروي والمطري) وإدارة التدريب يتبعان للوكيل بينما يشرف الوزير مباشرة على الإدارة العامة لوقاية النباتات وهيئة البحوث الزراعية ومشروع الجزيرة والمؤسسات الإنتاجية المروية الكبرى (الجزيرة وحلفا الجديدة والسوكي والرهد) والمشروع القومي لإنتاج القمح والإدارة القانونية. هناك مجلسان استشاريان هما المجلس الإستشاري للوزير ومجلس الوكيل. أغلب عضوية مجلس الوزير من خارج الوزارة أما مجلس الوكيل فيتكون من رؤساء الوحدات التابعة له.

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي الإتحادية وعلى رأسها الوزير (ووزير دولة واحد) الذي يشرف على هيئة بحوث الثروة الحيوانية وهيئة الإمدادات البيطرية يليه الوكيل المسئول الأول الذي يتراس ثمانية إدارات عامه (1-صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة 2-الإنتاج الحيواني 3-المحاجر وصحة اللحوم 4-نقل التقانة والإرشاد 5-الأسماك والأحياء المائية 6-التخطيط 7-المراعي والعلف 8-الشئون المالية والإدارية).

الهيئة القومية لغابات تحولت مؤخرا إلى وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية وهي تتبع مباشرة للوزير.

الوزارات الإتحادية تتبع هيكلها لمجلس الوزراء الإتحادي الذي يعتمد خططها وتقاريرها عبر القطاع الإقتصادي وكذلك تقدم هذه الوزارات تقاريرها الدورية للمجلس الوطني.

(ب) المستوى الولائي:

هناك نمطان من الوزارات في ولايات السودان البالغ عددها 18 ولاية هما (1) وزارة واحدة بالولاية تتولى شئون العمل الزراعي وغالبا ماتكون تحت مسمى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية (والري/الموارد الطبيعية/الغابات) (2) وزارتان: الزراعة والغابات/الري/الموارد الطبيعية ووزارة الثروة الحيوانية /السمكية/المراعي.

الوزارات الولائية تتبع هيكلها لمجلس وزراء الولاية الذي يراسه الوالي وهو الذي يجيز الخطط والميزانيات والتقارير كما أن الوزير يقدم تقارير دورية للأداء لمجلس تشريعي الولاية.

(ج) مستوى المحليات

إدارات الزراعة بالمحليات هي المستوى الأدنى وتتبع إداريا وماليا لمعتمد المحلية وفنيا للوزارات الولاية.

تعليق على هيكل وأداء المؤسسات القائمة على القطاع الزراعي

يواجه الهيكل الحالي مشكلة ضعف العلاقات الأفقية بين الوزارات القائمة القطاع الزراعي في المستوى الإتحادي خاصة في السياسات. معلوم أن وحدة القطاع الزراعي والنباتي هي من أساسيات تطور الزراعة في كل العالم. وعلى سبيل المثال نجد أن تطوير وتنمية الإنتاج الحيواني من ماشيه ودواجن مرتبط بوفرة الحبوب. ولا يمكن أن نتوقع تطورا منعزلا للإنتاج الحيواني بدون خطة واضحة وبرنامج لرفع انتاجية الحبوب.

كذلك يلاحظ ضعف العلاقات بين الوزارات القطاع الزراعي والوزارات التي يرتبط عملها بالقطاع كالتجاره والصناعة. وبسبب ذلك ضاعت مواضيع وحلقات أساسية مثل تسويق وتصدير المنتجات الزراعية وتصنيعها.

أما العلاقة مع وزارة الماليه والإقتصاد الوطني فهي علاقه مع الجانب المالي فقط (وزارة خزانة) مع الضعف الواضح في الجانب الإقتصادي والتخطيطي. العلاقة مع قطاع التمويل ضعيفة ومبنية على الإسناد الفني لوزارات القطاع الزراعي للبنوك كالبنك الزراعي. لهذا نجد أن البنك المركزي هو المرجعية للتمويل الزراعي وليس سياسات وزارة الزراعة كما هو الحال في الدول النامية.

على المستوي الداخلي لوزارات القطاع الزراعي نجد بعض المشكلات الهيكلية مثل عدم وضوح الدور التنفيذي للوزير والذي يعتمد إلى حد كبير على شخصيته وطريقة إدارته وطريقة تعامله مع الوكيل المسئول الأول بالوزارة وليس استنادا على لوائح واضحة تحدد صلاحيات كل منصب. هناك مشكلة عبر كل الوزارات هي تضارب أدوار وزراء الدولة مع الوكلاء تعتمد في أغلب الأحيان على تبعية الوزير الحزبي وشخصيته.

العلاقات الرأسية بين الوزارات الولاية والإتحادية من ناحية عامه ضعيفة هيكليا ومؤسسيا وتعتمد على العلاقات الشخصية بين الوزراء ومع الولاة. لا توجد روابط موسسية واضحة بين المركز والولايات ما عدا مكافحة الآفات الزراعية القومية بوزارة الزراعة والأوبئة والمحاجر بوزارة الثروة الحيوانية. هناك إجتماع سنوي لوزراء الزراعة بالولايات تقدم فيه تقارير الأداء وتطرح فيه بعض القضايا. تمويل برامج الوزارات الولاية يتم بواسطة ميزانية الولاية التي غالبا ماتكون في أغلب الولايات قاصرة على الفصل الأول فقط. اما بالنسبة لميزانية الموسم الزراعي التي تصدر من وزارة المالية والإقتصاد الوطني فتتصرف فيها الوزارة الإتحادية بدون برنامج واضح ولا يوجد التزام محدد ومبرمج لتمويل برامج الولايات (إن وجدت).

على المستوي الأفقي بين الولايات لا يوجد تنسيق ولا برامج مشتركة بين الولايات المتشابهة إما بالأقاليم الجغرافية (الشرقي/الوسط/الشمالى/كردفان/دارفور) أو بالنظم المزرعية (الزراعة المطرية/الزراعة المروية). لذلك نجد أن خطة الموسم الزراعي تتغير عدة مرات في ذات الموسم قبل تنفيذها. هناك تضارب بين الولايات وإدارات المشروعات المروية الكبرى

(الجزيرة/الرهد/حلفا/السوكي) وآراء مختلفة حول أيلولة هذه المشروعات للمركز أو الولاية وماحدث بمشروع القاش الزراعي يوضح هذه المشكلة.

في كل العالم نجد أن روابط المنتجين هي التي تقود التغيير وحل المشاكل وتطوير العمل الزراعي وتقوم بممارسة ضغوط على الحكومات لإصدار القرار التي في صالح المنتجين. أما في السودان فإن إتحدات المزارعين بلونها السياسي الطاعى وبتدخلاته المعروفة أصبحت بعيدة عن المزارعين ومشاكلهم وأبعد ماتكون عن تقديم حلول عملية لمشاكل الزراعة وتعظيم مصالحهم بل أصبحت في أغلب الأحيان تعمل للمصالح الخاصة.

5- الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الزراعية

شهد السودان منذ بداية الألفية مجهودات عديدة في مجال وضع الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الزراعية كان أهمها:

- I. **الأستراتيجية الربع قرنيه (2002-2027):** وضحت هذه الإستراتيجية رؤية الحكومة لتحقيق تنمية ريفية والتزمت لإحداث حراك لتنمية الريف ورفع مستوى الخدمات للمجتمعات الريفية مثل توفير ماء الشرب والتعليم والصحة والكهرباء والطاقة كما التزمت بتنفيذ مشروعات تنمية موزعة بعدل على كل المناطق والثقافات والمجوعات الإثنية. خاطبت الإستراتيجية الربع قرنيه خمس معوقات في القطاع الزراعي: (1) الإنتاجية المنخفضة والمتدنيه (2) فترات الجفاف المتواليه (3) البنية التحتية (4) معوقات التجارة (5) ضعف المؤسسات العاملة (6) تدني استثمارات القطاع الخاص. اقترحت الإستراتيجية الربع قرنيه إحداث سياسات لحل هذه المعوقات تتمثل في (1) قانون جديد للأرض (2) بحوث زراعيه وإرشاد مؤثر وواقعي (3) خدمات ماليه محسنه في المناطق الريفية (4) برامج لتحسين تسويق المنتجات النباتية والحيوانية (5) مخزون استراتيجي لتحقيق الأمن القومي الغذائي (6) الإستثمار في توفير مياه الشرب في المناطق الريفية (7) برامج لتحسين رعاية الأسر في مناطق الزراعة المطرية التقليدية (8) تحسين كفاءة استخدام مياه الري (9) مكافحة التصحر وتحسين الغطاء النباتي عبر تطوير وإعادة تأهيل المراعي والغابات والترويج للزراعة الغابيه. تم إعداد الإستراتيجية الربع قرنيه إعدادا جيدا بواسطة فريق من خبراء الزراعة وتمت مراجعتها وعرضها في عدد كبير من المحافل وإعتمادا عليها تم إعداد استراتيجيات مفصلة بواسطة فرق عمل مثل استراتيجية إنتاج القمح بالسودان. كان من المفترض تقديم هذه الإستراتيجية للمجلس الوطني لإعتمادها وإجازتها لتصبح أحد المرجعيات للعمل الزراعي لكن لم يتم ذلك وأصبحت وثيقة عفى عنها الزمن.
- II. **الخطة الخمسية (2004-2008):** حاولت هذه الخطة معالجة تحديات تطوير الزراعة بإتخاذ توجه شامل وتقديم حلول متكاملة لمشاكل الزراعة المعقدة وذلك بإعطاء أولويه لإستدامة النمو والتقليل من حدة الفقر. تمثلت أهداف الخطة الخمسية في: (1) استثمار الدولة في البنيات التحتية من طرق وإتصالات (2) التركيز على صغار المنتجين في الزراعة

المطرية التقليدية (3) التأمين الزراعي (4) البحث العلمي (5) الإصلاح المؤسسي وسياسات الأرض (6) زيادة مساهمة القطاع الخاص (7) مساهمة المنتجين في وضع السياسات.

III. **الخلوة الزراعية ()**: كانت مبادرة من وزارة الزراعة والغابات قام بها فريق من الخبراء لإعداد سياسات وبرامج تنفيذية للنهوض بالقطاع الزراعي ضمن استراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعي. قام الفريق بتحليل أداء القطاع وتحديد مشاكله. وركزت وثيقة الخلوة الزراعية على عدم ملاءمة السياسات الكلية والقطاعية وعدم تكاملها وضعف الإنفاق واقترحت الوثيقة سياسات محددة وبرامج تكوين مجلس قومي للنهضة الزراعية بمشاركة المنتجين والقطاع الخاص ورئاسة رئيس الجمهورية. كانت وثيقة الخلوة الزراعية هي تحريك للإستراتيجية الربع قرنيه ونواة للنفرة الخضراء ولاحقا النهضة الزراعية.

IV. **النفرة الخضراء (2008-2011)**: أعلنت الحكومة الإتحادية برنامج النفرة الخضراء وذلك لمعالجة الآثار السالبة التي أفرزها الإعتماد على النفط منذ إكتشافه في 1999. هدفت النفرة الخضراء إلى تحويل القطاع الزراعي من قطاع متدني الإنتاجية إلى قطاع مربح يستهدف ويعمل وفق مؤشرات عبر الأهداف المباشرة التالية: (1) تحقيق الأمن الغذائي (2) محاربة الفقر وتخفيفه بنسبة 50% بنهاية العام 2010م وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد السوداني (3) تحقيق التنمية المتوازنة لكافة أقاليم البلاد تشجيعاً للاستقرار في الريف (4) تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل إستدامتها وتجدد عطائها (5) تنمية الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني (6) تعظيم القيمة المضافة للإنتاج الزراعي بتطوير الصناعة التحويلية. حددت وثيقة النفرة موجهات النهضة والسياسات الكلية والقطاعية المطلوبة وأسبقيات المشاريع والبرامج في مجالات البنيات التحتية ورفع قدرات المنتجين والخدمات المساندة وحماية الموارد الطبيعية وبرامج الأمن الغذائي الإستراتيجية وبرامج رفع الإنتاجية وبرامج خفض كلفة الإنتاج وبرامج رفع كفاءة المشاريع القائمة وتحديث وتطوير النظم الإنتاجية والتصنيع الزراعي واقترحت أيضا آلية للتنفيذ والمتابعة مع تقسيم الأدوار بين الولايات والمركز والمؤسسات والهيئات في التنفيذ.

بدأ تطبيق برنامج النفرة الزراعية في عام 2006 وصاحبت البرنامج مشاكل تنفيذية ووجهت لبرنامج النفرة الخضراء انتقادات عديدة حول الأداء المالي للعام الأول توقف بسببها تنفيذ البرنامج في بداية العام 2007 .

V. **برنامج النهضة الزراعية -المرحلة الأولى (2008-2012)**: كرد فعل لما تعرض له تنفيذ برنامج النفرة الخضراء من انتقادات أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 173 لسنة 2007 بتاريخ 17 يونيو 2007 والذي قضى بتكوين لجنة عليا لدراسة الواقع والرؤى المستقبلية للزراعة في السودان برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية. قامت اللجنة العليا تكوين سبع لجان فرعية: (1) لجنة فنية لمراجعة الأداء بمشروع الجزيرة وتقديم رؤية مستقبلية بشأنه (2) لجنة لتقييم الواقع الحالي للزراعة بالبلاد واقترح الرؤى المستقبلية للسياسات الداعمة لتحقيق أهداف النهضة الزراعية بالبلاد (3) لجنة لدراسة الإنتاج والإنتاجية (4) لجنة

لدراسة التركيبة المحصولية وتوفير الأمن الغذائي وتطوير الصادرات الزراعية (5) لجنة لإعداد السياسات الداعمة للنهضة الزراعية (7) لجنة فنية لدراسة التصنيع الزراعي بالبلاد. استمرت نشاطات اللجنة العليا في إعداد وثيقة النهضة الزراعية واستعانت اللجنة بالمنظمات ذات الخبرة في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

كمبادرة استراتيجية استهدف برنامج النهضة الزراعية زيادة وتنويع الإنتاج والتسويق لإحداث نمو في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. استهدف برنامج النهضة الزراعية تحقيق الأهداف الستة التالية: (1) تنمية الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جراء الاختلال الناجم عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول (2) زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع الزراعي (3) تحقيق الأمن الغذائي (4) تخفيف حدة الفقر بنسبة 50% بنهاية العام 2015م وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد (5) تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد تشجيعاً للاستقرار في الريف (6) تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها. ارتكز البرنامج على تسع عوامل مفاتيحية: (1) تهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام (2) رفع قدرات المنتجين والعاملين (3) معالجة قضايا الأراضي الزراعية (4) تنمية وتطوير الخدمات المساندة (5) تطوير وتحديث النظم الزراعية (6) حماية وتنمية الموارد الزراعية (7) التصنيع الزراعي واستغلال الطاقات المعطلة في القطاعين الزراعي والصناعي (8) أعمال متطلبات الجودة والسلامة الغذائية (9) اعتماد الشراكات الإستراتيجية نهجاً رئيساً في تحقيق أهداف النهضة.

حسب مخطط وهيكل النهضة الزراعية تم إسناد مسؤولية الإشراف والمتابعة التنفيذية إلى السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية لضمان اتصال دعم الإرادة السياسية العليا. كذلك تم تكوين المجلس الأعلى للنهضة الزراعية من وزراء القطاع الاقتصادي، ممثلين للمزارعين والرعاة، وولاة الولايات كأعضاء غير راتبيين برئاسة نائب الرئيس. كما تم تكوين أمانة للنهضة الزراعية تتبع مباشرة لنائب رئيس الجمهورية تساعده في الإشراف والمتابعة والرصد والتقييم.

VI. برنامج النهضة الزراعية – المرحلة الثانية (2012-2014): تم تقييم شامل لأداء المرحلة

الأولى (2008-2012) تم إعادة صياغة الأهداف الإستراتيجية لتشمل (1) تنمية الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار اقتصادي من جراء الإختلال الناتج من الاعتماد المتنامي على عائدات البترول (2) زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع (3) تحقيق الأمن الغذائي (4) تخفيف حدة الفقر بنسبة 50% بنهاية العام 2015 وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد (5) تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد تشجيعاً للإستقرار في الريف (6) تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها. كذلك تم إعادة صياغة للمشروعات المستهدفة في ظل الظروف التي استجدت. أما تنفيذ البرنامج لهذه المرحلة فقد تقرر أن يتولى التنفيذ المباشر للبرنامج التنفيذي متمثلاً في

الوزارات الاتحادية المعنية والولايات والهيئات والمؤسسات والمنتجين والقطاع الخاص كل فيما يخصه. اختصر دور الأمانة العامة للنهضة الزراعية في التنسيق والرصد والمتابعة.

الفهم الخاطئ لدور برنامج النهضة الزراعية وتكامله مع الوزارات التنفيذية كان هو السبب الأساسي الذي تسبب في عدم تحقيق الأهداف العظيمة التي استهدفها ونجح جزئياً في تحقيقها إلا أن المشاكل والمشاكل بين الأمانة العامة للنهضة وبين وزارة الزراعة والتي توسعت وانتقلت إلى ساحات أخرى أوصلت برنامج النهضة لطريق مسدود. كأن أوضح المشاكل هو العمل التنفيذي وخاصة الإداري والمالي حين كان أيضاً من الأجدر قبل بداية تنفيذ البرنامج التنفيذي للنهضة توضيح الخطوط العامة لعمل كل جهاز والتكامل المطلوب بينهما وصيغة التعامل إلا أن ذلك لم يحدث للأسف الشديد.

VII. البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي (2012-2014): استهدف هذا البرنامج

امتصاص صدمة انفصال الجنوب وأثارها السلبية على الإقتصاد كما استهدف تجسير فجوتي الموارد الداخلية والخارجية والتحكم في التضخم. وذلك لإستعادة الإستقرار وتحقيق معدلات نمو إيجابيه. حدد البرنامج الثلاثي أربعة محاور: (1) السياسات المالية (2) السياسات النقدية (3) سياسات القطاع الحقيقي (4) سياسات الإستقرار الإجتماعي. بناء على سياسات البرنامج الثلاثي قام بنك السودان المركزي بإعلان سياساته للعام 2012 التي قدمت في ست محاور (1) تعبئة المدخرات الوطنية (2) تخصيص الموارد (3) تحقيق الإستقرار الإقتصادي (4) السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع والتقنية المالية والمصرفية (5) تطوير إدارة العملة (6) سياسات التمويل الأصغر والمتناهي الصغر. ميزت هذه السياسات وخاصة في محور تخصيص الموارد تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي ووجهت بتوجيه القدر الأكبر من الموارد المالية لإنتاج وتصنيع وتصدير سلع إحلال الواردات (القمح والسكر وزيت الطعام والأدوية) وبيع الإنتاج من أجل الصادر (القطن والمنتجات الحيوانية والصمغ العربي والذهب والمعادن).

يعتبر عدم وجود آلية توصيل مفاهيم وسياسات البرامج التي تصدرها الحكومة على المستوي الإتحادي للمستويات الولائية التي تقوم بالتنفيذ على مستوى الحقول هو العقبة التي تتسبب في فشل هذه البرامج. هذا ماحدث للبرنامج الثلاثي للإستقرار السياسي.

VIII. البرنامج الخماسي للإستقرار الإقتصادي (2015-2019) تحت شعار الإنتاج من أجل

التصدير وتحسين مستوى المعيشة: يستهدف البرنامج الخماسي زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بما يحقق أهداف البرنامج الرامية إلى تجسير الفجوة في الميزان التجاري (زيادة الصادرات وإحلال الواردات) وتحقيق زيادة ملموسة في العرض الكلي للسلع الغذائية بغرض تحقيق إستقرار أسعارها تخفيفاً لأعباء المعيشة وتحسيناً لمستوى الدخل الحقيقي للمواطنين. حدد البرنامج أهداف كميّة لسبعة محاصيل (الذرة- الدخن-القمح-القطن-السّمسم-القول السوداني-وزهرة الشمس) كما أصدر سياسات مصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج.

IX. البرنامج الشامل للتنمية الإقتصادية في أفريقيا (CAADB): هي مبادرة من الإتحاد

الأفريقي (AFRICAN UNION-AU) والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEW)

(PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT-NEPAD) تهدف للإسراع في تحقيق النمو الإقتصادي والتخلص من الجوع والتخفيض من الفقر وذلك عبر تنمية مبنية على الزراعة ومنقاده بها. اتفقت الدول الأفريقية على زيادة الصرف العام على الزراعة إلى 10% من الميزانية العامة كحد أدنى وعلى تحقيق نسبة نمو سنوي تبلغ 6% على الأقل. يتم ذلك عبر استراتيجية يتفق عليها وعبر تعاون الدول الأفريقية والمجتمعات الإقتصادية والإقليمية والدول المشاركة في البرنامج. يركز البرنامج على أربعة محاور (1) الإدارة المستدامة للأراضي ونظم التحكم في المياه (2) تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة للوصول للأسواق (3) تحقيق الأمن الغذائي الأفريقي والحد من الجوع وسؤ التغذية بتحسين إدارة المخاطر وزيادة الإمدادات الغذائية وتحسين الدخل للفقراء (4) تطوير البحوث ونشر التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية. هذا البرنامج مازال في طور الإعداد حتى الآن.

تحليل الاستراتيجيات والسياسات الزراعية

لقد تمت صياغة وثائق الإستراتيجيات والسياسات والبرامج بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية وبذلت في إعدادها جهود مضمينة وشارك في ذلك العلماء والخبراء الوطنيين والدوليين وأصحاب الشأن. إن التحدي الأساسي ليس هو في إعداد الإستراتيجيات والسياسات والخطط على الورق وعرضها في قاعات الاجتماعات لكن هو كيفية التوصيل والتطبيق على أرض الواقع. للأسف الشديد لم تحقق هذه البرامج الأهداف المرجوة. يرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها:

- عدم توفر التمويل المطلوب وسؤ إدارته: لم تلتزم الحكومة بتوفير الميزانيات المطلوبة لتنفيذ البرامج ولم يلتزم القطاع المصرفي بتمويل المنتجين حسب المطلوب. صاحب ذلك سؤ في إدارة الأموال التي وفرت والتي ذهب جزء مقدر منها إلى غير مقاصده.
- تركيبة المؤسسات المناط بها التطبيق: القطاع الزراعي تتم إدارة مناشطه الأساسية اليوم عبر وزارتي الزراعة والري ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية على المستوى الإتحادي أما على المستوى الولائي فتوجد تركيبات متعددة ومختلفة. الهيئة القومية للغابات والإدارة العامة للمراعي خرجتا من وزارة الزراعة لمواقع غير مناسبة وغير منطقية. تعمل الوزارتان الإتحاديتان بتقاطعات أثرت تأثيرا مباشرا على كفاءة إدارة القطاع وتطويره. جرت عدة محاولات منذ استقلال السودان لتغيير تركيبة وزارات القطاع الزراعي وجمعها في وزارة واحدة وذلك في العهد المايوي قبل نحو ثلاثين عاما وكذلك في عهد الإنقاذ تم دمج جزئي تمثل في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعيه ولكنها رغم موضوعيتها باءت بالفشل. تعددت أسباب ذلك الفشل التي تمثلت في العصبية المهنية وعدم الموضوعية ومنها الوضع السياسي الذي غلب عليه أسلوب الموازنات الجهوية التي تتطلب عددا أكبر من الحقائق الوزاريه لحل مشاكل الترضيات و الموازنات الجهوية والسياسية. كان واحدا من الحلول لجمع القطاع الزراعي والوزارات ذات الصلة هو المجلس الأعلى للنهضة الزراعية الي ترأسه النائب الأول لرئيس الجمهوريه وضم وزراء القطاع

الزراعي والوزارات المؤثرة عليه في صيغة رؤساء دوائر. وتم إنجاز كثير من الأعمال التنفيذية عبر هذا المجلس.

- قدرات الكوادر وكفاءتها الإدارية وقناعتها بالتنفيذ وجاهزيتها وقدراتها القيادية للتطبيق العملي. إختيار الكوادر والقيادات بدلا من أن يكون بالكفاءة أصبح بالولاء السياسي وبالجهوية والعصبيه. انعكس ذلك سلبا على التنفيذ والنتائج الضعيفة التي تحققت.
- أجهزة المتابعة والإشراف والتقييم والمحاسبة أيضا يتم إختيارها للمجاملات والموازنات على حساب الأداء العام وبدون مراعاة للأهداف الوطنية والسامية المستهدفة.
- الصراعات بين الأجهزة التنفيذية في مستويات الحكم المختلفة خاصة الإتحادي والولائي وخاصة في تحديد الأولويات في ظل ظروف شح الموارد.
- التدخلات السياسية الخارجية من الجهات الغير حكومية كإتحادات المزارعين واستخدام نفوذها السياسي في العمل التنفيذي وخاصة في مجال التمويل وعدم الشفافية وظهور مجموعات خفيه بين المؤسسات تعمل لصالحها الخاص ولصالح جهات غير معلومة خصما على المصالح العامة والوطنية ووجود حماية رسمية (غير معلنه) لهذه الممارسات.
- العلاقات الأفقيه مع الوزارات ذات الصله المباشرة والتي تتكامل مع وزارات القطاع الزراعي كوزارة التجارة الخارجيه ووزارة الصناعة ووزارة الإستثمار علاقات ضعيفة هيكليا وواقعا.
- سوء الإدارة من ناحية عامة والذي لا يخلو في بعض الأحيان من الفساد الإداري والمالي والذي صار فسادا مؤسسيا في بعض المواقع.

6-التمويل الزراعي

من المعلوم أن التمويل الزراعي يتم عبر طريقتين: الرسمي وغير الرسمي. بدأ التمويل الرسمي بإحداث البنك الزراعي في العام 1957 وهو مملوك للحكومة (بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني) ويعمل في كل ولايات السودان عبر 94 فرعا. الجدول رقم (11) يوضح أن حجم التمويل الممنوح للمناشط الزراعيه كان في زيادة مستمرة في الفترة 2008-2012 وأنه زاد من 10.7% في العام 2008 إلى 14.0% في العام 2014.

جدول رقم (11):نسبة التمويل الممنوح من المصارف العامة حسب الانشطة

القطاع	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة	%10.7	%13	%14.7	13.2	14.0
الصناعة	%9.3	%8.1	%8.6	10.2	12.1
التجارة المحليه	%18.6	%17.8	%16	15.5	15.3
الصادرات	%2.2	%2.4	%2.5	3.3	2.7
الواردات	%18.6	%11	%6.8	6.7	4.1
أخري	%46.9	%47.7	%51.4	51.1	51.8
	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: بنك السودان المركزي

تلاحظ كذلك أن التمويل الممنوح بواسطة البنك الزراعي كان في تزايد مستمر في الفترة 2011-2014 كما هو موضح بالجدول رقم (12). بلغت نسبة النمو في العام 2014 نحو 371% مقارنة بالعام 2011.

جدول رقم (12): التمويل الممنوح بواسطة البنك الزراعي (مليون جنيه) في الفترة 2011-2014

العام	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	حرفيين ومهنيين	تجاره محلية	الإجمالي	نسبة النمو
2011	602	6	32	43	683	0
2012	956	5	72	73	1106	62%
2013	1965	9	85	104	2163	217%
2014	2933	40	53	189	3215	371%

المصدر: البنك الزراعي السوداني

قام البنك الزراعي السوداني في العامين الأخيرين كذلك بتنويع تمويل مناشطه الزراعية وذلك بتمويل الأنشطة البستانيه (المشروع القومي للبستنه) وإنشاء الحفائر في مناطق الزراعة الآلية بتمليك آلات ومعدات الحفر وتمويل مقاولات الحفر كما ركز على تمويل التقانات الحديثة التي تستهدف رفع الإنتاجية وتقليل كلفة الإنتاج وأفرد لها سياسة تمويلية منفصلة ووفر الآلات والمعدات الحديثة وكذلك الأسمدة. استخدام هذه التقانات في مساحات شاسعة رفع الإنتاجية بصورة ملحوظة حيث سجلت المساحات التي استخدمت فيها التقانات زيادات تجاوزت 300% في الذرة والسهم وزهرة الشمس.

توزيع تمويل البنك الزراعي السوداني لتمويله في الموسم 2015/2014 حسب النظام المزرعي موضح بالجدول رقم 13. حظي القطاع الفرعي المطري بحوالي 71.5% من جملة التمويل لهذا الموسم بينما كانت نسبة التمويل للقطاع الفرعي المروري نحو 28.5%.

جدول رقم (13): توزيع حجم تمويل البنك الزراعي السوداني والمساحات للموسم 2015/2014

النشاط	المساحة الف فدان	حجم التمويل مليون جنيه	نسبة حجم التمويل %
الزراعة الآلية المطرية	5366	712.3	46.3
الزراعة التقليدية المطرية	137	15.6	1.0
آلات ومعدات للزراعة المطرية	681	373.2	24.2
جملة المطري	6064	1101.1	71.5
الزراعة المرورية	342	282.5	18.3
البستنة	74	31.7	2.1
آلات ومعدات للزراعة المرورية	227	124.4	8.1
جملة المروري	643	438.6	28.5
الإجمالي	6707	1539.7	100.0

المصدر: البنك الزراعي السوداني (تقارير مختلفة)

ركز البنك الزراعي أيضا على تمويل المدخلات الرأسمالية (الجرارات والزرعات والسمادات ورشاشات المبيدات وحاصدات المحاصيل والحفارات والمعدات الثقيلة ووحدات الري المحوري ووحدات الحفر) وزاد تمويل هذه المدخلات من 93.5 مليون جنيه في العام 2009 إلى 702.8 مليون جنيه في العام 2014 كما هو موضح بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14): إجمالي تمويل البنك الزراعي المدخلات الرأسمالية (مليون جنيه) في الفترة 2009 - 2014

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجملة	93.5	349.6	85.7	180.2	611.3	702.8

المصدر: البنك الزراعي السوداني (تقارير مختلفة)

7- البنية التحتية المطلوبة لتنمية القطاع الزراعي

تعتبر البنية التحتية عنصرا هاما ومحددا لتطوير وتنمية الزراعة. لقد شملت كل مشاريع التنمية في العشرين عاما الماضية مشروعات عديدة للبنية التحتية تمثلت في:

- تنفيذ مشروعات عديدة في مجال حصاد المياه والسدود والحفائر في مناطق الزراعة المطرية وكان لذلك أثرا كبيرا في استقرار المنتجين وأسهمت كثيرا في توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان.
- مشروعات الطرق الريفية والبنطونات والعبارات والكباري والمزلقانات التي سهلت حركة المنتجين والحيوانات والمنتجات والمدخلات الزراعية.

- طرق النقل الأخرى من سكة حديد ونقل نهري وطيوان ما زالت ضعيفة تحتاج لجهود لتأهيلها وتقويتها لتعمل بكفاءة.
- بالرغم من إنتشار الشبكة القومية للكهرباء إلا أنه مازال هناك عجز واضح في توفير الطاقة الكهربائية يحد من تطوير الزراعة خاصة في النظم المزرعية الناشئة في القطاع المروري.
- هناك عجز واضح في صوامع الغلال وبنيات تخزين الحبوب. السعة التخزينية المتوفرة الآن تبلغ نحو 3.2 مليون طن وهي تمثل محمدا واضحا لإنشاء مخزون استراتيجي للحبوب.
- بنيات التخزين الأخرى كالمخازن المبردة وبنيات إعداد المنتجات من تصنيف وفرز وتغليف وكذلك المحاجر البيطرية ومسالخ اللحوم مازالت ضعيفة و تواجه مشاكل عديدة.
- مشروعات الأسواق المركزية للمواشي والخضر والفاكهة وأرصعة الصادر للمواشي والمنتجات النباتية.

تقييم أولويات البنية التحتية والاستثمار فيها

- أغلب مشروعات البنية التحتية التي تم تنفيذها (بنيات الري وحصاد المياه وبنيات إعداد المنتجات على سبيل المثال) لم تصاحبها دراسات فنية تربطها بالزراعة والإنتاج الحيواني وبرامج التنمية الريفية كمشاريع متكاملة وبذلك لم تتحقق الأهداف الإستراتيجية التي نفذت من أجلها.
- سياسات وإدارة مدخل هام كالكهرباء تحتاج لمراجعة. جدوي إدخال الكهرباء لأي منطقة يعتمد تطوير الإنتاج الزراعي من أهم الأولويات لكن عند دخولها فعليا يتم إعطاء أولويه للإستخدامات الإجتماعية كالإضاءة المنزلية والتكييف وأجهزة التلفاز وملحقاتها من فضائيات وغيرها وتترك الإستخدامات الإنتاجية في ذيل الأولويات.

8-موضوع الأرض وحيازتها

يعتبر موضوع حيازة الأراضي من أقدم وأخطر ومن أكثر الموضوعات تعقيدا نسبة لما له من أثر على كل النظم الإقتصادية والإجتماعية الزراعية والحيوانية وعلى الحكم والقانون والمؤسسات المختلفة الحكومية (في كل مستوياتها الإتحادية والولائية والمحليات وبلا شك الإدارة الأهلية والنظام القبلي). تختلف النظم التقليدية لحيازة الأراضي بمناطق السودان المختلفة عن بعضها البعض مما شكل أنماطاً متنوعة لكسب العيش بحيث أصبحت كل منطقة متفرده من حيث توزيع سكانها ونمط المعيشة السائد فيها وهوية الجماعة التي استقرت بها وسلطاتها ونظام إدارتها. كما أن متطلبات العيش واستدامتها في البيئة المحدده قد أفرزت تصالحا مع البيئة و أصبحت حيازة الأرض بمرور الزمن جزءاً من الأعراف المحلية التي تحكم علاقات الناس.

في ظل الظروف الحالية أصبحت الأرض الزراعية رغم المساحات الشاسعة سلعة بدلا أن تكون موردا. من أخطر قضايا حيازة الأرض تحويل الأراضي الزراعية لسكنية والتي بموجبها تفقد أخصب وأقيم الأراضي الزراعية لإستخدامات غير زراعية وذلك رغم القوانين والمراسيم الرئاسية.

كذلك تضارب الإختصاصات الإتحادية والولائية الذي تسبب كثيرا في تأخير تطبيق الإستثمارات الزراعية.

هناك تطورات خاصة بموضوع الأرض وحيازتها تمثلت في:

- تمت صياغة فقرة مضافة للدستور (التعديل الأخير) تتضمن الإشارة للزراعة كنشاط يحظى بالأولوية وإعتبار السودان دولة زراعية في المقام الأول.
- تمت صياغة مسودة قانون للأراضي الزراعية يهدف إلى: (1) توزيع سلطات تخصيص الأراضي قوميا وولائيا (2) وضع ضوابط وأسس التخصيص (3) تحديد سلطة الإدارة الفنية (إدارة استخدامات الأراضي) وفق مسئولية الحكم.
- تم إصدار قرار رئاسي للولايات بفرز الأراضي القومية والولائية ويجري الآن الإعداد لآلية التنفيذ.
- يتم حاليا إعداد قانون إطاري للزراعة في السودان وهيكل لمؤسسة الزراعة بكامل مؤسساتها (المستوى الإتحادي) وترتيب فني لتحقيق الإشراف الفني للزراعة.
- بموافقة بعض الولايات هناك بعض المساعي لقبول حيازة الأرض بمشاريع الزراعة الآلية كضمان للتمويل الزراعي.

9-المياه واستخداماتها

الماء ليس مدخلا عاديا للزراعة ولكنه مستلزم ولا يمكن أن تكون هناك زراعة بدون ماء. موارد السودان الزراعية هائلة متمثلة في نصيب السودان في مياه النيل 20.5 مليار م³ (عند سنار) ونحو 400 مليار م³ من مياه الأمطار فضلا عن المياه الجوفية المخزونة والتي تقدر بنحو 4.5 مليار م³ ونحو 6.5 مليار م³ من مياه الأودية والخيران. يتضح من الإستخدام الحالي للموارد المائية أن 90% من المياه المتوفرة تستخدم في الزراعة. تقدر كمية المهدر منها وغير المرشد بنحو 20-25% (دليل الأمن الغذائي السوداني، 2014).

هناك أربع طرق رئيسة لإستخدام الماء في الزراعة (1) الأمطار كما هو في القطاع الفرعي المطري (2) الري السطحي كما يمارس في القطاع الفرعي المروي في المشاريع المروية الكبرى والمشاريع النيلية (3) الري الفيضي في القاش وطوكر ومنطقة أبوحبل (4) الري الحديث الذي يستخدم تقانات الري المحوري والري بالتنقيط وغيرها من نظم الري الحديث. يعتبر الري الحديث بواسطة المحاور والتي تقدر أعدادها بنحو 600 أغلبها بولايات الخرطوم ونهر النيل والشمالية والذي يعتمد على المياه الجوفية في بعض الأحيان من أكثر النظم كفاءة إذ تبلغ كفاءة استخدام الماء فيه أكثر من 90%. المحاصيل المروية بواسطة الري المحوري أحرزت انتاجيات عالية بسبب الكفاءة العالية وبسبب استخدام التقانات الحديثة من بذور محسنة واسمدة ومبيدات وميكنة زراعية.

الري السطحي الغالب استخدامه في المشروعات المروية الكبيرة والمشروعات يتطلب إدارة جيدة غير متوفرة في أغلب الأحيان (كانت موجودة في السابق). فمشروع الجزيرة الذي يستهلك نحو 40% من حصة السودان من مياه النيل يعاني من تدني في كفاءة استخدام هذا المورد الهام انعكست

في تدني الإنتاجية لوحدة الماء وزيادة في الفاقد والمهدر للمصارف. تجربة روابط مستخدمى المياه التي ادخلت لمشروع الجزيرة بعد العام 2005 أثبتت فشلها وتم حلها. تقدر كمية الماء الغير مستخدم من حصة السودان بحوالى 4-5 مليار م³ سنويا تذهب شمالا بلا عائد وبلا مقابل.

تغطي المساحة المزروعة بالأمطار سنويا نحو 36 مليون فدان تساوي نحو 90% من المساحة المزروعة. تقسيم المناطق المطرية إلى نطاقات حسب خطوط الأمطار أتاح تحديد المشاكل لكل نطاق و سهّل تقديم خيارات تقنيه لحل مشاكل استخدام الماء. في النطاقات الشمالية شحيحة الأمطار يعتمد نجاح الموسم الزراعي على استخدام التقانات المناسبة مثل تقانة حصاد المياه في الموقع (in situ water harvesting technologies) وكذلك نظام الحفائر لتخزين الماء.

10- الإنتاجية الزراعية والتقانات الزراعية الحديثة

تعتبر مشكلة تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية واحدة من أكبر وأهم مشاكل الزراعة بالسودان بل هي أم المشاكل. فهي من جانب محصله لممارسات تقليديه وبدائيه واستخدام لأساليب زراعيه ذات كفاءة متدنيه وعدم استخدام مدخلات أو استخدام مدخلات منخفضة وهي أيضا نتيجة لسياسات غير واقعيه وغير ذات جدوى. وهي نتيجة لعمليات إداريه فاشله وهي من ناحية أخرى سبب العائد المتدني للزراعة وسبب للتنافسيه الضعيفه في الأسواق المحليه والعالميه.

الدول التي طورت زراعتها ركزت على وضع السياسات السليمه والراشده التي تحفز المنتجين على رفع الإنتاجية وسهلت الحصول على التقانات الزراعية التي ترفع الإنتاجية وتحسن نوعية المحاصيل وتقلل كلفة الإنتاج وشجعت تبنيتها و جهزت متطلبات إنجاحها. ولأن الزراعة تتميز بخصوصية المكان وتحتاج لحلول واقعيه وعملية فقد طورت تلك الدول أجهزتها البحثية التي وفرت التقانات المطلوبه لكل البيئات الزراعيه. شجعت تلك الدول نقل وتبني التقانات الحديثة عبر سياسات ومؤسسات ومناشط مصوبه لتحريك المنتجين وتحقيق الأهداف وربطت نتائج تلك الجهود بالسوق لتكتمل بذلك دورة النشاط الإقتصادي وتتحقق الأهداف.

تتمثل التقانات الحديثة في الميكنة الزراعية التي حلت مشاكل نقص العماله والمبيدات التي حلت مشاكل الحشائش والحشرات والأمراض التي تقلل من انتاجية المحاصيل ونوعيتها وفي نظم الري الحديثه التي رفعت كفاءة استخدام الماء وفي البذور المحسنة وراثيا والتي تتميز بنوعيه جيدة وإنتاجيه عاليه. تتطلب التقانات الحديثة الإدارة الجيدة والكفاءة العالية في التطبيق كما يتطلب أنجاح تبني التقانات الحديثة أن تكون ممكنة عمليا ومجزيه إقتصاديا ومقبوله إجتماعيا وسليمه بيئيا.

في السودان هيئة بحوث زراعية فاق عمرها المائة وعشرة عاما. أصدرت خلال تلك الفترة مخرجات وتوصيات علميه وكم هائل من التقانات ما زالت قابعه في الأضابير. كذلك بذلت مجهودات

عظيمه لترقية مناشط نقل التقنية والإرشاد الزراعي وهيكلت وزارتا الزراعة والثروة الحيوانية إدارتهما للتركيز على مناشط نقل التقنية وإرشاد المنتجين للمفاهيم والأساليب الحديثة لتطوير العمل.

أظهرت نتائج حقول محطات البحوث الزراعية والحقول الإيضاحية لمراكز نقل التقنية والإرشاد وبعض المنتجين المتميزين تفوقا عاليا على متوسطات حقول المزارعين. اثبتت تلك النتائج الإمكانيات الهائلة والعائد العالي الذي يمكن تحقيقه باستخدام التقانات الزراعية الحديثة.

11-التسويق ونظمه

ظل تسويق المنتجات النباتية والحيوانية تقليديا منذ أمد بعيد ولم تكن هناك استجابة واضحة لتطوير نظم التسويق الزراعي وتحديثها بالرغم من الدراسات العديدة التي أجريت وبالرغم من محاولات التدخل المختلفة والتجارب صغيرة الحجم الناجحة بالإضافة لمحاولات إحداث بنية تحتية للأسواق والتسويق. يبدو أن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى تذبذب الإنتاج سنويا وعدم سياسات وتوجهات واضحة ومواكبه لإنتاج محصول بعينه رغم محدودية المحاصيل المزروعة في النظم الزراعية المختلفة.

تم إحداث مؤسسات تسويق (حكومية/شبه حكومية) نجحت في أوقات معينة لكنها رغم الفرص المتوفرة انتهت بفشل ذريع نتيجة لسوء الإدارة والفساد والأمثلة كثيرة (شركة أقطان السودان-شركة الحبوب الزيتية-شركة الصمغ العربي). إنهيار مؤسسات التسويق أضر بالبلاد وخلق فجوة أعادت العمل بالنظم التقليدية. بالرغم من وجود أسواق محاصيل زراعية في مراكز الإنتاج الكبرى كالقضارف والأبيض يبدو أن تضارب الإختصاصات والمسئوليات وعدم وضوح مسئوليات تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات وعد التنسيق في مجال التسويق جعل موضوع التسويق تائها بين المنتجين والممولين والبنوك والأسواق المحلية التي تتبع لحكومات الولايات وبين الوزارات الإتحادية كالمالية والتجارة. كل هذا جعل مشاكل التسويق تعالج بواسطة حلول مؤقتة كما يحدث اليوم في حل مشكلة فائض إنتاج الذرة لموسم 2014/2015. محصلة هذا الهرج التسويقي هو حصول الوسطاء والسماسة على عائد هائل وخروج المنتجين بخسارات كبيرة.

تداعيات فشل أو عدم وجود نظام تسويق للمنتجات الزراعية أهمها تدني الميزات التنافسية للمنتجات الزراعية السودانية وخروجه من الأسواق العالمية وتدني مساهمة الزراعة في الإقتصاد الوطني كما يحدث اليوم.

تطورت نظم التسويق في الدول المتقدمة عبر مبادرات من تجمعات المنتجين وذلك حرصا على حماية حقوقهم وتحقيق مكاسب أكبر لجهودهم ونتاجهم.

12- الإستثمار الزراعي والقطاع الخاص

تبنى السودان فكرة تشجيع الإستثمار في مجال الزراعة منذ وقت طويل للإستفادة من موارده الزراعية الهائلة وذلك بتوفير المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية (قطاع عام وخاص) للدخول في مجالات انتاج وتصنيع وتجارة السلع الزراعية والبنية التحتية والخدمات المساندة لها.

وبالرغم من البداية المبكرة لتشجيع الإستثمار بالسودان (قانون الميزات الممنوحة لعام (1956) وتوالي تطور القوانين المنظمة للعمل الإستثماري وسياسات منح الحوافز التشجيعية إلا أن النتائج كانت مخيبة للأمل خاصة في المجال الزراعي. الجدول رقم (15) يوضح أن نسبة الإستثمار الزراعي المنفذ للإستثمار المنفذ لم تتجاوز 3% في الأعوام من 2000 وحتى 2009. ارتفعت النسبة في الأعوام 2010 وحتى العام 2013 إرتفاعا واضحا بلغ 11.54% في العام 2012.

جدول رقم (15): الإستثمار في السودان (2000-2013) – مليون دولار أمريكي

نسبة الإستثمار الزراعي المنفذ للإستثمار المنفذ %	الإستثمار الزراعي المنفذ	الإستثمار الزراعي المقترح	الإستثمار المنفذ	الإستثمار الكلي المقترح	العام
2.75	13.52	25.00	491.27	1,261.90	2000
1.26	9.44	12.00	746.69	3,139.52	2001
1.01	20.40	68.00	2,018.82	10,552.77	2002
1.15	28.56	44.00	2,474.96	4,640.77	2003
1.90	54.57	170.00	2,876.24	6,111.95	2004
2.35	80.07	144.00	3,406.02	14,477.06	2005
1.33	64.26	108.00	4,848.09	15,322.75	2006
1.40	91.80	252.00	6,534.94	18,607.15	2007
1.57	114.50	197.00	7,288.95	20,062.33	2008

2.93	180.29	510.00	6,160.84	6,966.38	2009
5.81	243.27	444.00	4,186.48	3,982.25	2010
10.70	211.91	387.00	1,979.64	3,715.38	2011
11.54	174.68	298.00	1,514.13	3,518.18	2012
9.79	134.59	229.79	1,375.18	2,952.94	2013

المصدر: عبد الدافع فضل الله (2015)

ظل القطاع السوداني المؤسسي الخاص يعمل منذ ما قبل الإستقلال في مجال توفير المدخلات الزراعيه والتجاره في السلع الزراعيه. دخول القطاع المؤسسي الخاص في الإنتاج الزراعي المباشر كان في حقبة الخمسينات من القرن الماضي بتعاظم الإستثمار في انتاج القطن المروي بمناطق النيل الأبيض والأزرق وبالرغم من نجاح هذه الإستثمارات إلا أنها انتهت بقرارات الإصلاح الزراعي في الستينات الذي حولها للقطاع العام. تميزت حقبة السبعينات من القرن الماضي بدخول استثمارات عربيه كبيره خاصة في مجال الزراعة الآلية المطريه ولكنها لم تحق أهدافها لأسباب عديده أهمها عدم وجود الإستقرار السياسي والإقتصادي وعدم توفر البنية التحتية المطلوبه.

استمر عطاء القطاع الخاص المؤسسي في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي وتقاناته الرأسمالية كالجرارات والحاصدات والمستهلكة كالبذور والأسمدة والمبيدات. يعاني سوق المدخلات من تشوه في تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي وذلك بدخول الدولة في العمل التجاري خاصة في مجال المدخلات الزراعيه وبأسعار مدعومة لسعر العملات الحرة. هذا الدخول لم يساعد المنتجين في تخفيض أسعار المدخلات بل تسبب في عزوف القطاع الخاص في الدخول في منافسة مع الدولة.

المتغيرات الإقتصادية في الخمس سنوات الأخيرة خاصة خروج البترول من إيرادات الدولة والحصار الإقتصادي والتي نتج عنها شح الموارد والعملات الأجنبية جعلت القطاع الخاص المؤسسي يبادر بالتحرك في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني للصادر بهدف توفير عملات أجنبيه لإستخدامها في مجالاته الإستثمارية الأخرى. قامت مجموعات تجارية كبيره بإنشاء مزارع حديثة للإنتاج الحيواني والنباتي وتصنيع المنتجات الزراعيه وتصديرها خاصة في مجال الأعلاف والمنتجات البستانيه. كذلك بادر القطاع الخاص المؤسسي بالعمل في مجال نقل التكنولوجيا للإسراع في تبني التقانات الزراعيه الحديثه وحل مشاكل تدنى الإنتاجية.

المصادر

أ. المصادر العربية:

1. دليل الأمن الغذائي في السودان (2014). الأمانة الفنية للأمن الغذائي. وزارة الزراعة والري الخرطوم
2. التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان لعام 2012 (2013). الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي. وزارة الزراعة والري
3. العرض الإقتصادي للعام 2012. وزارة المالية والإقتصاد الوطني. جمهورية السودان.
4. تقرير لجنة معالجة قضايا تدني الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي (2007). الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي. وزارة الزراعة والري
5. استراتيجية تنمية وتطوير القطاع الزراعي المطري التقليدي (2013) مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية في أفريقيا.
6. يعقوب أبوشوره (2013). تحقيق الأمن الغذائي العربي من السودان. مطبعة جامعة الخرطوم.
7. عبداللطيف عجمي (2015). حياة في الزراعة بين العمل الفني والإداري. شركة مطابع السودان للعملة.
8. تقرير أداء وزارة التجارة للعام 2014. فبراير 2015. وزارة التجارة – الخرطوم.
9. بنك السودان المركزي التقرير الثالث والخمسون 2013
10. السمات العامة وتقديرات الإنتاج للمحاصيل الرئيسية للموسم 2014/2015م. الإدارة العامة للتخطيط والإقتصاد الزراعي. وزارة الزراعة والري
11. عبد الدافع فضل الله على 2015. مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي وفرص تحقيقها. ورقة قدمت لورشة عمل السودان والأمن الغذائي العربي. مركز مأمون بحيري للبحوث الإقتصادية والإجتماعية بأفريقيا -الخرطوم.
12. تقارير البنك الزراعي السوداني . أعوام مختلفة

ب. المصادر الإنجليزية:

1. Sudan Poverty Reduction and Programs in Agriculture. A Report Prepared for the Food and Agriculture Organization (FAO) in Khartoum (2008). Abdelrazig Elbashir, Fatih Ali Siddig, Abdelatif Ijaimi, and Hassan M. Nour
2. Dawelbeit, M. I. and K. Khalafalla 2003. Challenges to Agricultural

Technology Transfer in the Sudan. A paper presented to 4th International Conference of the African Business and Development in the Global Economy. Westminster School of Business, London, United Kingdom. April 9-12, 2003.

3. Dawelbeit, M. I. 2004. Agricultural Technology Transfer in the Sudan: Development and successful stories. A paper presented to FAO Regional Technology Transfer Workshop. Muscat, Oman, April 14-15, 2004.
4. World Bank 2009. Sudan: The road Toward Sustainable and Broad-Based Growth. Poverty Reduction and Economic Management Unit Africa Region
5. Dawelbeit M. I. 2014. Towards Sustainable Agricultural Development in the Two Sudans: Technology Transfer and Adoption. A paper presented to The Sudanese Programme Conference on “Agricultural Development, Business Enterprise, Oil, Finance and Economic Development in the Two Sudans” Saturday 7th June 2014, Nissan Lecture Theatre, St. Antony’s College, University of Oxford.
6. M. I. Dawelbeit 2003. Transfer of Water Harvesting Technologies for Sustainable Agricultural Development. A paper presented to the Conference on Water Harvesting and Future of Development in Sudan. 19-20 August 2003, Khartoum, Sudan. UNESCO Chair in Water Resources.